وانه يحتمل ان ينتهج الخصم في تخصيص هذه الصفات الثابتة
للذات منهج اهل الحق في تخصيص سائر الممكنات وبه دب
الالزام ثم استدل على هذه المسئلة بما هو اضعف من هذا
وهو البناء على ان ذلك مستلزم لكونه جوهرا والجواهر
متماثلة وقد عرف ما في هذين الاصلين من المنازعات
اللفظية والمعنوية في غير هذا الموضع والامدي نفسه
قد بين بطلان قول من جعل الجواهر متماثلة وما ينبغي
ان يعرف في مثل هذه المسائل المنازعات اللفظية فان
القائل اذا قال التخصيص يفتقر الى مخصص والتقدير الجائز
كان بمنزلة من يقول التحريك يفتقر الى محرك وامثال ذلك
وهذا لا ريب فان التخصيص مصدر خصص يخصص
تخصيصا وكذلك التقدير والتكليم ونحو ذلك ومصدر
الفعل المتعدي لا بد له من فاعل يتعدى فعله فاذا قيد
مصدر متعد بلا فاعل يتعدى فعله كان متناقضا بخلاف
ما اذا قيل الاختصاص يفتقر الى مخصص والمقدار الى مقدر
ونحو ذلك فان هذا ليس في الكلام ما يدل عليه لان المذكور
اما مصدر فعل لازم كالاختصاص ونحوه او اسم ليس بمصدر
كالمقدار وكل من هذين ليس في الكلام ما يوجب افتقاره
الى فاعل يتعداه وفعله فاذا قيل الموصوف الذي له صفة

وقد

وقد قد اختص بصفة وقد فلا بد له من مخصص لم يكن
في هذا الكلام ما يدل على افتقار الى مخصص مباين له
يخصصه بذلك بخلاف ما اذا قيل اذا خص بصفة او قد
فلا بد له من مخصص فان هذا كلام صحيح والناطقون
من اهل النظر وغيرهم اذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون
مثل هذا بل يطلقون اسم المفعول على ما لم يعلم انه فاعلا
فيقول احدهم هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر المخصوص
على انه اسم مفعول فمعلوم انه لا بد له من فاعل يتعدى فعله
واذا اخذ على ان المقصود اختصاصه بذلك الوصف كان
هذا مما يفتقر الى دليل وهذا مثل الموجود فانه لا يقصد به
ان غيره اوجده بل يقصد به المحقق الذي هو بحيث يوجد
قلتم من الافعال التي بنيت للمفعول واسم المفعول
التابع لها قد كثر في الاستعمال حتى بقي لا يقصد به قصد
فعل حادث له فاعل اصلا بل يقصد اثبات ذلك الوصف
من حيث الجملة وكثير من الفاظ النظار من هذا الباب
كلفظ الموجود والمخصوص والمؤلف والمركب والمحقق
فاذا قالوا ان الرب تعالى مخصوص بخصائص لا يشركه
فيها غيره او هو موجود لم يريدوا ان احدا غيره خصه بتلك
الخصائص ولا ان غيره جعله موجودا وبسبب ذلك